فرضية تلاشي حدي الإسراف والتقتير في دالة الاستهلاك في اقتصاد إسلامي

أ.د/ محمد أحمد حسن الأفندي[1,*]

© 2018 University of Science and Technology, Sana'a, Yemen. This article can be distributed under the terms of the Creative Commons Attribution License, which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original author and source are credited.

© 2018 جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن. يمكن إعادة استخدام المادة المنشورة حسب رخصة مؤسسة المشاع الإبداعي شريطة الاستشهاد بالمؤلف والمجلة.

[1] أستاذ الاقتصاد – جامعة صنعاء
*عنوان المراسلة: alafndi2009@gmail.com

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.4

فرضية تلاشي حدي الإسراف والتقتير في دالة الاستهلاك في اقتصاد إسلامي

الملخص:

هنـاك ثـراء علمي في تحليـل السلوك الاستهلاكـي من منظـور الاقتصاد الإسلامـي، وهو ثراء معنـي بإدماج أثـر القواعـد والقيم الإيمانية على السلـوك الإستهلاكي للأفراد، ومع ذلك فـإن دراسات الاستهلاك لم تأبه كثـيراً بتحليـل الأثر النهائي لتلك القيم على مسار هذا السلوك عـبر الزمن، وذلك المسار المرغوب للاستهلاك يتضمـن عرض فرضيات واحتمـالات معينة له، وتقترح هـذه الدراسة مقولة معياريـة تتضمن تلاشي حدي الإسـراف والتقتـير تدريجياً عبر الزمن، ومن شأن ذلك التلاشي أن يصحح انحراف الاستهلاك الفعلي لأفراد المجتمـع عـن المستوى المرغوب المعتدل للاستهـلاك، حيث يغدو استهلاك الأسر عنـد المستوى المعتدل المرغوب الـذي يتسق مع مقاصـد الشريعة، وتدرك الدراسة أهمية الحاجة إلى تطويـر التحليل والبحث في اتجاهين متكاملـين: اتجـاه مزيد من الدراسـات التطبيقية لاختبار مستوى اتساق المقولـة المعيارية مع شواهد الواقع، واتجـاه التحليـل نحو تطوير مقياس مفهوم محـدد للمستوى المرغوب للاستهلاك وحـدي الإسراف والتقتير، قابل للقياس والتجربة.

الكلمات المفتاحية: تلاشي حدي الإسراف والتقتير، الاستهلاك المعتدل المرغوب، الاستهلاك الفعلي، مستويي استهلاك الإسراف والتقتير، مسار السلوك الاستهلاكي للأسر.

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.4

Hypothesis of the Disappearance of the Limits of Improvidence and Parsimony in the Function of Consumption in an Islamic Economy

Abstract:

There is a rich literature about the analysis of consumption behavior from the perspective of Islamic economy. The focus of such literature has been on the incorporation of the effect of moral values on individuals' consumption behavior. However, studies on consumption did not pay enough heed to the analysis of the ultimate effect of faith values on the track of consumption behavior over time. This desired track of consumption involves showing certain hypotheses and probabilities. This study suggests a normative statement which includes the gradual disappearance of parsimony and improvidence over time. This disappearance would correct the deviation of actual consumption of society members from the desired moderate consumption level, so as to make households' consumption behavior at the desired level which is consistent with Islamic Sharia. The study emphasizes the need to develop analysis and research in two integrated directions: i) conducting more empirical studies to examine the consistency of the normative statement with evidence from real situations, and ii) conducting more analysis to develop a specific measure for the desired consumption levels as well as the limits of parsimony and improvidence.

Keywords: Disappearance of improvidence and parsimony limits, Desired moderate consumption level, Actual consumption, Improvidence and parsimony consumption levels, Track of households' consumption behavior.

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.4

أولاً: المقدمة

1-1 موضوع الدراسة :

يمثل الاستهلاك أحد المحددات الأساسية للدخل القومي في أي اقتصاد، وهو أحد محفزات الطلب على السلع والخدمات، وبالتالي أحد محددات النمو الاقتصادي متوسط وطويل المدى.

ذلك أن تحديد مستوى الاستهلاك يمكن من تحديد مستوى الإدخار في المجتمع، ومن ثم تحديد التراكم الرأسمالي اللازم للنمو الاقتصادي.

ولقد حظيت دراسات وأبحاث السلوك الاستهلاكي لأفراد المجتمع باهتمام كبير في كل من أدبيات الاقتصاد المعاصر التقليدي، وأدبيات الفكر الاقتصادي الإسلامي المعاصر. وفي إطار الفكر الاقتصادي المعاصر التقليدي هناك العديد من الأبحاث والدراسات المتعلقة بنظريات الاستهلاك التي توخت تفسير وشرح طبيعة ومحددات الإنفاق الاستهلاكي لأفراد المجتمع، وعُرفت بفرضيات الاستهلاك الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، والكينزية.

وقد اتكأت تلك الدراسات على أسس التحليل الاقتصادي الكلي، وكذلك على أسس التحليل الاقتصادي الجزئي، وباستخدام طريقة التوقعات التكيفية في بعضها والتوقعات الرشيدة في البعض الآخر.

ومن جانب آخر، جاء الاهتمام بدراسات السلوك الاستهلاكي في أدبيات الاقتصاد الإسلامي متأخراً، فلم تظهر تلك الدراسات إلا في ثمانينيات القرن الماضي على حد ما أعرف.

إن موضوع الدراسة الحالية هو مناقشة وتحليل فرضية تتعلق بمسار السلوك الاستهلاكي للأفراد عبر الزمن في الاقتصاد الإسلامي.

لكن في البداية ينبغي الإشارة إلى أن هذه الدراسة تميز بين مفهومين رئيسيين في نظرية الاستهلاك:

- مفهوم الإنفاق الاستهلاكي الذي هو ذات دلالة أكثر على السلوك الفعلي لاستهلاك الأفراد، وفيه يتم التركيز على محددات الاستهلاك وتفسير درجة ومستوى تأثيرها على الإنفاق الاستهلاكي.
  وقد حظي هذا المفهوم، بالاهتمام الأكبر في نظريات الاستهلاك التقليدي، وكذلك في بعض دراسات الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي. وذلك المفهوم أكثر ارتباطاً باستقراء الواقع ومنهجية العبارة التقريرية أو الدراسات الاستقرائية التطبيقية.
- مفهوم السلوك الاستهلاكي وضبط إيقاعه كي يتسق مع الاتجاه المرغوب قيمياً وأخلاقياً، وهذا المفهوم أكثر ارتباطاً بالعبارة المعيارية أو بمنهجية دراسة ما ينبغي أن يكون.

وهذا التمييز يعني أن دراسة الاستهلاك لا تتوقف عند تحليل أثر العوامل المادية على السلوك الاستهلاكي، وإنما يتعداه إلى إدماج أثر القيم والقواعد الإيمانية والأخلاقية والثقافية على هذا السلوك.

واللافت للنظر أن نظريات الاستهلاك في إطار الفكر الاقتصادي التقليدي قد أهملت هذا الاعتبار إلا ما ندر من الدراسات، بينما يحظى هذا المفهوم باهتمام أكبر عند الباحثين في الاقتصاد الإسلامي.

بيد أن هذا لا يعني أن هناك انفصالا بين دراسات الاستهلاك وفقاً للعبارة التقريرية والعبارة المعيارية في الفكر الاقتصادي الإسلامي، والدراسة الحالية تؤكد على أهمية التكامل بين المنهجين في دراسات السلوك الاستهلاكي للمجتمع، وتهتم بعرض وتحليل فرضية مسار معين مرغوب للسلوك الاستهلاكي، يأخذ بعين الاعتبار أثر القيم والقواعد الإيمانية ومقاصد الشريعة الإسلامية.

وهذا يعني أن هذه الدراسة تتكئ على العبارة المعيارية في طرح فكرة هذه المقولة، لكن إثبات صحتها أو شروط تحقيقها يعتمد على الدراسات الاستقرائية الميدانية. وبناءً على ذلك، فإن هدف وموضوع الدراسة هو مناقشة وتحليل فرضية تلاشي حدي الإسراف والتقتير التي تتكئ كما سيتبين من النموذج العام

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.4

للاستهلاك في إطار الاقتصاد الإسلامي على مبدأين رئيسيين هما:

- الرشد مقابل مبدأ الرشادة في الفكر الاقتصادي التقليدي، حيث الرشد يقتضي سعي الفرد إلى تعظيم – ليس فقط – سعادته المادية ولكن سعادته غير المادية، والمواءمة بالتالي بين الرغبات المادية والرغبات غير المادية.
- مبدأ الاعتدال في الإنفاق الاستهلاكي الذي يقع في مستوى بين حدي الإسراف والتقتير، أو هو ذلك النمط من السلوك الاستهلاكي المرغوب الخالي من الإسراف والتقتير.

إن الاتساق مع هذين المبدأين يقتضي البحث في أثر القيم والقواعد الإيمانية الاسلامية على مسار السلوك الإنفاقي للأفراد عبر الزمن.

- واللافت للنظر أن هناك كما هائلا من دراسات الاستهلاك في إطار الاقتصاد الإسلامي، لكن معظم هذه الدراسات لم تهتم بتحديد فرضيات معينة لمآلات ودلالات ذلك على مسار السلوك الإنفاقي للأفراد عبر الزمن.

وهذا ما تسلط هذه الدراسة الضوء عليه من خلال طرح فرضية تلاشي حدي الإسراف والتقتير عبر الزمن.

ثانياً: الدراسات السابقة

2-1 دراسات الاستهلاك في أدبيات الفكر الاقتصادي التقليدي[1]:

يمكن القول إن نظريات الاستهلاك في الفكر الاقتصادي التقليدي قد حظيت باهتمام متزايد في سياق التيار الرئيسي للتحليل الاقتصادي الكلي المعاصر لاعتبارات مختلفة منها[2]: الاهتمام باتجاهات الإنفاق الاستهلاكي، حيث الاستهلاك يمثل محددا رئيسيا من محددات الدخل القومي والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل، فتحديد مستوى الاستهلاك يمكن من تحديد مستوى الادخار فالتراكم الرأسمالي اللازم للنمو، ومن جانب آخر، اهتمت نظريات الاستهلاك بتحديد العوامل الرئيسية المؤثرة في اتجاهات الإنفاق الاستهلاكي، بالتركيز على مدى استقرار اتجاهات الإنفاق الاستهلاكي، ومن ثم تحديد ما إذا كانت دالة الاستهلاك دالة نسبية (مستقرة) أو دالة غير نسبية (غير مستقرة)، مما يعني التركيز على خصائص دالة الاستهلاك، وخاصة العلاقة بين الميل الحدي للاستهلاك والمتوسط للاستهلاك في الأجل القصير والطويل، ولما لذلك من أهمية ودلالة كبيرة على مدى فعالية السياسة المالية في الأجل القصير في الفكر الكينزي.

وقد اتكأت بعض نظريات الاستهلاك المعاصرة على أسس التحليل الكلي، ومنها فرضية الدخل المطلق في دالة الاستهلاك عند كينز، بينما اعتمدت نظريات أخرى على أسس التحليل الاقتصادي الجزئي، مثل فرضية الدخل النسبي، وفرضية الدخل الدائم، وفرضية دخل دورة الحياة. حيث اتكأت الفرضيات الأخيرة التي تنتمي إلى النموذج الأساسي النيو كلاسيكي (التوفيقي) على مسائل تعظيم المنفعة وفرضية التوقعات الرشيدة، وفيما يلي أبرز نظريات وفرضيات الاستهلاك المعاصرة في الفكر التقليدي:

1. تعتبر نظرية كينز في الاستهلاك (فرضية الدخل المطلق) من الأعمال الرائدة في هذا الحقل، حيث تظهر أهمية العلاقة بين الاستهلاك والدخل، فهي دالة مستقرة بين الاستهلاك الحالي والدخل المتاح الحالي (المطلق)، كما أنها تمثل علاقة طردية يفسرها القانون النفسي الأساسي وفقاً لتعبير كينز، حيث الميل الحدي للاستهلاك أكبر من الصفر وأقل من الواحد، ولكنه يمثل قيمة كبيرة وثابتة، وهذا ما يجعل السياسة المالية أكثر فاعلية في الأجل القصير.

(1) يقصد بالفكر الاقتصادي التقليدي النظريات الاقتصادية لمدارس الاقتصاد الرأسمالي المعاصر.

(2) لعرض واف عن نظريات الاستهلاك المعاصرة انظر مؤلفنا النظرية الاقتصادية الكلية والسياسة الاقتصادية – ط1 مركز الكتاب الأكاديمي، أو مؤلفنا النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة، ط2، مركز الأمين، الفصل 10–12.

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.4

إنَّ استقرار دالة الاستهلاك يسمح بالتنبؤ الدقيق لحجم الاستهلاك المستقبلي ومن ثم إمكانية تحديد حجم الاستثمار والإنفاق الحكومي من أجل زيادة مستوى التشغيل والدخل.

واللافت للنظر أن دالة استهلاك كينز لم تكن قوية في بنائها النظري فحسب، بل أيضاً مما أثارته من تساؤلات حول مدى واقعيتها في تفسير السلوك الاستهلاكي للأفراد، وذلك ما حفز الاقتصاديين على مواصلة البحث في مسائل السلوك الاستهلاكي للأفراد وخاصة المسائل الآتية :

- مدى استقرار دالة الاستهلاك أو عدم استقرارها كدالة في الدخل الحالي، ومن ثم مدى انتقال الدالة بسبب تأثير العوامل الأخرى.
- حجم الميل الحدي للاستهلاك وما إذا كانت قيمته كبيرة أم صغيرة، ودلالات هذه القيمة على فعالية السياسة المالية.
- مدى نسبية أو عدم نسبية دالة الاستهلاك، وهي الظاهرة التي عرفت بلغز الاستهلاك (Consumption Puzzle)، مما يعني أهمية تحليل دور العوامل الأخرى المؤثرة على الاستهلاك، والنظر في مفاهيم أكثر عمقاً ودلالة عن متغير الدخل الجاري.

2. قدم Arthur Smithies فرضية الانجراف، حيث دالة الاستهلاك تنجرف تدريجياً إلى أعلى عبر الزمن مع زيادة الدخل، وأن مستوى ذلك الانجراف كان بالصدفة، وبقدر مناسب كاف لإلغاء اتجاه الميل المتوسط للاستهلاك نحو الانخفاض، مع زيادة الدخل وعبر الزمن تتشكل دالة استهلاك واحدة طويلة الأجل وبميل حدي مرتفع (9.)، وفقاً لدراسته التطبيقية باستخدام سلسلة زمنية.

لقد فسر سميذس انجراف الدالة بالهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر، وتداول السلع الجديدة، وأثر التسويق والإعلان، وتغير الأذواق، وعنصر المحاكاة والتقليد، وتغير التركيب العمري للسكان (قنديل، 1979).

3. من جهة أخرى، عرض Duesenberry (1967) فرضية الدخل النسبي للتوفيق بين دوال الاستهلاك قصيرة الأجل ودوال الاستهلاك طويلة الأجل، ولقد فسر Duesenberry السلوك الاستهلاكي للأفراد، بأثر المحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه المستهلك، وبالتالي فإن الدخل النسبي وليس المطلق هو الذي يحدد ميل الأفراد للإستهلاك، ويقاس الدخل النسبي بنسبة الدخل المتاح الجاري إلى دخل القمة والأخير يساوي أعلى مستوى للدخل حققه المستهلك في الفترة الماضية. وفي نظر Duesenberry فإن فرضية الدخل النسبي تعني ثبات الميل المتوسط للاستهلاك، مالم يحدث تغير في المركز أو التوزيع النسبي للدخل بين الأفراد في المجتمع (Branson, 1989).

إن فرضية الدخل النسبي تنطوي على أثر يتعلق بطبيعة توزيع الدخل، حيث التوزيع المتساوي للدخل يسبب انخفاض الميل المتوسط للاستهلاك، بينما التفاوت يسبب ارتفاعه.

ومن جهة أخرى أكد Modigliani وBrumberg (1954) في دراسة أخرى مستقلة ما توصل إليه Duesenberry من أن الميل المتوسط للاستهلاك يرتفع في حالة الدورة الانكماشية وتزايد البطالة، فالعاطلون يتمسكون بالمستوى السابق للاستهلاك رغم انخفاض دخولهم إضافة إلى ذهاب توزيع الدخل في فترة الانكماش لصالح الشرائح ذات الميل الحدي الأعلى للاستهلاك، وبالتالي يرتفع الميل المتوسط للاستهلاك، وأما في الأجل الطويل، فهما يتفقان على ثبات الميل المتوسط عند زيادة الدخل الحالي، وتجاوزه لأعلى قمة دخل سابق.

وتنتهي فرضية Duesenberry إلى وجود دالة استهلاك مكونة من تزاوج دالتي الاستهلاك قصيرة الأجل وطويلة الأجل، مع وجود انكسار فيها يطلق عليها أثر التشبث (Ratehet Effect) أو أثر المحاكاة.

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.4

- **نظريات الاستهلاك ذات الأساس الجزئي:**

من أهم هذه النظريات ما يلي:

1. فرضية الدخل الدائم: التي عرضها Friedman (1957)، حيث تقوم تلك الفرضية على فكرتين جوهريتين هما:

- **الرؤية العقلانية للسلوك الاستهلاكي، التي تتضمن النظر إلى هذا السلوك عبر أفق زمني أطول، وليس مجرد تتبع مسار السلوك الإنفاقي في الأجل القصير، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في مفهوم كل من الاستهلاك والدخل. وخلافاً لمفهوم كينز، فإنّ المقصود بالاستهلاك هو الاستهلاك الفعلي الحقيقي الذي يمثل تدفقاً لتيار من الخدمات عبر الزمن التي يولدها استهلاك السلع التي يشتريها المستهلكون.**

وقد اتكأ Friedman في تحليل السلوك العقلاني للمستهلكين، على قواعد التحليل الجزئي ومبادئ الأمثلية، حيث المستهلك النموذجي يسعى إلى تعظيم منفعته الكلية مدى الحياة، باتباع نمط مستقر في استهلاك السلع.

- **التشكيك بعدم ملاءمة الدخل الحالي كمحدد (متغير) مناسب لتفسير السلوك الاستهلاكي، فالتغيرات الطارئة أو المؤقتة للدخل الحالي لا تفسر بصورة مقبولة ومرضية السلوك الاستهلاكي للأسر عبر الزمن، مما يعني أهمية تقديم مفهوم للدخل مرتبط بالأجل الطويل مثل مفهوم الدخل الدائم.**

ومن هاتين الفكرتين توصل Friedman إلى تحليل استهلاك الأسر عبر الزمن، وفقاً لمفهوم الدخل الدائم الذي يقاس بالجزء المتوقع من الدخل الحالي، الذي يساوي متوسط الدخل المتوقع عبر الزمن، الذي أنفقته الأسر على الاستهلاك، مع بقاء ثروتها ثابتة دون تغيير، أي أن الدخل المتوقع يساوي العائد من الثروة.

وقد توصل Friedman من تحليله إلى أن دالة الاستهلاك هي دالة نسبية في الأجل الطويل يتساوى عندها كل من الميل الحدي والمتوسط للاستهلاك، لكن الميل الحدي للاستهلاك في الأجل الطويل يكون أكبر من هذا الميل في الأجل القصير.

وقد أظهرت هذه الفرضية إمكانية تحييد أثر تقلبات الدخل الحالي (بسبب الدورة الاقتصادية) على الدخل الدائم، ومن ثم بقاء الميل الحدي والمتوسط للاستهلاك ثابتين. كذلك فإنه وفقاً لنمط توزيع الدخل بين فئات الدخل المختلفة، فإن كل فئات الدخل يكون لها متوسط استهلاك دائم، يضمن تساوي كل من الميل الحدي والمتوسط للاستهلاك عبر الزمن.

ووفقاً لـ Friedman، فإن القيمة الكبيرة للميل الحدي للاستهلاك في الأجل الطويل مقارنة بالأجل القصير تعني أن السياسة المالية في الأجل الطويل تكون أكثر فاعلية مقارنة بالأجل القصير، وهذه نتيجة مخالفة لما توصل إليه كينز.

2. فرضية دخل دورة الحياة: التي عرضها كل من Ando وModigliani (1963) والتي تفترض قيام المستهلك النموذجي بتخطيط نمط استهلاكي مستقر ثابت نسبياً عبر الزمن، حيث يخصص الفرد نسبة ثابتة للاستهلاك من إجمالي الموارد التي يحصل عليها خلال فترة حياته التي تقدر بحجم الثروة، أي أن استهلاك الفرد في فترة حياته يتحدد بقيد الميزانية الذي يتضمن الدخل الحالي والدخل المتوقع والعائد على الثروة (الأصول المادية والمالية).

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.4

ومـن الواضـح أن هذه الفرضية قد أضفت أهمية لتأثير الأصول على مسار الاستهلاك في الفترة المتوسطة من دورة الحياة (مرحلة ما بين الشباب والشيخوخة)، حيث يكون الدخل مرتفعاً مما يعني أن الميل المتوسط يكون منخفضاً في هذه الفترة (دالة غير نسبية)، لكن لغز الاستهلاك يتبدد في الأجل الطويل، بسبب زيادة أصول الأفـراد عبر الزمن الذي يسبب انتقال دالة الاستهـلاك إلى أعلى؛ لتشكل بذلك نقاط على دالة الاستهلاك طويلـة الأجـل، وتغدو الدالة عندئذ دالة نسبيـة، يكون فيها MPC = APC، كمـا أن الأهمية الكبيرة لدور الأصول (الثروة) في هذه الفرضية يشير إلى فعالية أكبر للسياسة النقدية مقارنة نسبياً بفاعلية السياسة المالية، من خلال قناة سعر الفائدة المؤثر على قيمة الأصول.

- دلالات الدراسات التطبيقية:

بالرغـم مـن الأهمية النظريـة والعملية لدراسات الاستهـلاك إلا أن كثيرا من الدراسـات التطبيقية أظهرت قصـور تلـك النظريـات في تقديم تفسـير كامل للسلـوك الاستهلاكـي للأفراد، فهنـاك جزء كبيرمـن النمط الاستهلاكـي للأفـراد مـا زال غـير مفسر وفقاً لفرضيـة الدخل الدائم ودخـل دورة الحياة، ممـا يعني العودة ضمنيـاً إلى هيمنـة الدخل الحالي كمحدد للاستهلاك، ومن ثـم استمرار تبوء نظرية كينز موقع الصدارة في تفسير السلوك الاستهلاكي.

وقـد أرجع بعض الاقتصاديين قصور تلك النظريـات القائمة على دور التوقعات التكيفية في الاستهلاك إلى ثلاثة اعتبارات رئيسية لها تأثير على اتجاه السلوك الاستهلاكي للأفراد، وهي:

- الحساسية المفرطة للاستهلاك، أي أن الاستهلاك حساس بدرجة كبيرة لتغيرات الدخل الحالي.
- البصـيرة القاصـرة للأفراد، حيث لا تتوفر لهم التوقعات الرشيدة، بسبب صعوبة وتكلفة الحصول على المعلومات، مقابل سهولة بناء توقعاتهم للدخل المستقبلي وفقاً لتغيرات الدخل الحالي.
- قيد السيولة، الذي يعاني منه الأفراد، وبالتالي فإن استهلاكهم يتحدد وفقاً للدخل الحالي فقط.

وفي هذا الإطار عرضت فرضيات مكملة للفرضيات السابقة تقوم على التوقعات الرشيدة ومنها:

1. فرضية السلوك العشوائي للاستهلاك: أو فرضية عدم التأكد:

وفقـاً لهذه الفرضية التي طرحها الاقتصادي روبرت هـول (Dornbusch, Fischer, & Startz, 2004)، فـإن مستـوى استهلاك الفـترة الحالية هو نفسـه مستوى استهلاك الفـترة الماضية، مالم تكـن هناك تغيرات مفاجئة في الدخل، فالتغير في الاستهلاك لا يحدث إلا إذا كان هناك تغير مفاجئ في الدخل، مما يعني بوضوح أن التغـيرات المتوقعـة في الدخـل لا تـؤدي بالضرورة إلى تغـيرات متوقعة في الاستهـلاك وفي إطار الفرضية يكون الاستهلاك المشاهد الحالي يمثل أفضل توقع للقيمة المتوقعة للاستهلاك في المستقبل.

أو: $$E(C_{t+1}) = C_t$$

وبنـاء علـى ذلك، فـإن الاستهـلاك المشاهد (الحـالي) دالـة في الاستهلاك المتوقـع والاستهلاك غـير المتوقع والأخير يمثل متغيرا عشوائيا في الاستهلاك.

أو: $$C_t = f\left((E\,(C_{t+1}) , \mu \right)$$

ومنه يمكن تحديد معادلة محددة الاستهلاك تأخذ الشكل الآتي:

$$C_{t+1} = c_t + \mu_t$$

حيث $E\left(C_{t+1}\right) = C_t$ وهو شرط التوقع المتكافئ للاستهلاك.

كذلك μ_t = متغير عشوائي يمثل حجم انحراف استهلاك المستقبل عن استهلاك الحاضر.

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.4

2. فرضية فائض الحساسية المزدوجة للاستهلاك:

تعتمد هذه الفرضية على المزاوجة بين نظريات الاستهلاك ذات الأساس الكلي، ونظريات الاستهلاك ذات الأساس الجزئي، حيث يتسم السلوك الاستهلاكي بفائض حساسية مزدوجة من حيث:

- حساسية مفرطة للدخل الحالي، حيث الاستهلاك حساس بدرجة كبيرة لتغير الدخل الحالي.
- انسيابية أو تجانس مفرط مع الدخل الدائم، حيث يتخذ الاستهلاك نمطاً مستقراً، ويتحدد بالدخل الدائم المستقر.

وقد فسر كل من Campbell وMankiw(1989) في دراستهما التطبيقية لفرضية المزاوجة في دالة الاستهلاك بظاهرة البصيرة القاصرة للأفراد، حيث لا تتوفر للأفراد المعلومات الكافية عن مسار المتغيرات الاقتصادية، ومن ثم لا يتوفر لهم عقلانية التوقعات، ويكتفون ببناء توقعاتهم للاستهلاك وفقاً لتغير الدخل الحالي، كذلك فسرت بقيد السيولة التي يعاني منها الأفراد الذين يجعل الاستهلاك يتحدد بالدخل الحالي كما ذكرنا آنفاً.

3. فرضية الادخار التحوطي:

إنَّ تقلبات الدخل تولد مخاطر من شأنها أن تؤثر على استقرار أو عدم استقرار النمط الاستهلاكي للأفراد، مما يجعل الألم والأذى من انخفاض كبير في الاستهلاك يفوق السعادة أو الرضا من الزيادة المتساوية في الإنفاق والدخل، ولذلك طرح الاقتصادي Carroll (الأفندي، 2012) فرضية الادخار الوقائي، التي تعني أن المستهلك النموذجي يسعى إلى مراكمة ادخار تحوطي لمواجهة العسر في المستقبل الذي يكون مجهولاً، من أجل تمويل الاحتياجات الطارئة، وضمان استقرار النمط الاستهلاكي، وتعطي هذه الفرضية أهمية للإرث الذي يورثه الفرد لأولاده للتحوط للمستقبل.

2-2 الدراسات من منظور الاقتصاد الإسلامي:

شهد عقد الثمانينيات من القرن الماضي، اهتماماً ملحوظاً بالدراسات والأبحاث المتعلقة بنظرية الاستهلاك من منظور الاقتصاد الإسلامي، وقد جاءت البداية الأولى للدراسات من عدد من الباحثين منها على سبيل المثال دراسة Metwally(1981، 1985)، Khan (1986)، درويش وزين (1984)، Mannan (1984)، Ahmad(1992)، Iqbal(1985)، Hossain(2014)، Kahf(1996)، Kahf وAhmad(1980)، ودراسة Naqvi وQadir(1997) وغيرهم.

ثمة ثلاث قضايا رئيسية اهتمت بها تلك الدراسات بصورة عامة وهي:

• الإنطلاق من المفهوم الإطاري لنظرية الاستهلاك الكينزية، حيث الدخل الحالي هو المحدد الأساس للاستهلاك، فالعلاقة بينهما طردية، وهي دالة مستقرة بسبب ما أسماه كينز بالقانون النفسي الأساسي، حيث يميل الأفراد في المتوسط إلى زيادة استهلاكهم كلما زادت دخولهم في ظل أن:

- $\frac{dct}{dt} < \frac{d\ y_t}{dt}$

أي أن

$$0 < M\ P\ c < 1$$

$$M\ P\ c < A\ P\ c$$

$M\ P\ c$ = الميل الحدي للاستهلاك وهي نسبة ثابتة وذات قيمة كبيرة لكنها أقل من الواحد، مما يعني زيادة فاعلية السياسة المالية، $A\ P\ c$ = الميل المتوسط.

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.4

- تطوير دالة الاستهلاك الكينزي بإدماج العناصر القيمية والأخلاقية الإسلامية، كمحددات لدالة الاستهلاك.

ومن هذه القيم، الاعتدال في الإنفاق وعنصر الزكاة والتركيز على تحليل أثر كل منهما على الميل الحدي والمتوسط للاستهلاك.

- تحليل مفهوم وأبعاد (الرشد) الاقتصادي وتأثيره على مسار الظواهر الاقتصادية، في الاتجاه الذي يوفق بين معيار دراسة ما ينبغي أن يكون ومعيار ما هو كائن، مما يعني أن مضمون الرشد الاقتصادي يأخذ بعين الاعتبار هذين المعيارين في تحليل السلوك الاقتصادي للأفراد والمجتمع.

➤ وفيما يلي عرضاً تحليلياً لأبرز دراسات الاستهلاك على سبيل المثال وليس الحصر:

(1) دراسة Iqbal (1985)، التي اهتمت بتقديم عرض تقييمي لبعض دراسات دالة الاستهلاك، وانتهت إلى تأكيد وجود توافق بين الباحثين على أن الاعتدال في الإنفاق يؤدي إلى انخفاض الميل الحدي والمتوسط للاستهلاك مقارنة بنظيره في الفكر الاقتصادي المعاصر (التقليدي).

- لكن هناك اختلافاً في وجهات النظر فيما يتعلق بالقوة النسبية لهذا الأثر، فقد خلصت دراسة متولي (1989) إلى أن القيم التي تحض على عدم الإسراف قد تعادل الأثر التوسعي للزكاة على الاستهلاك.
- بينما يرى آخرون، أن الأثر الانكماشي لمنع الإسراف في الاستهلاك يفوق الأثر التوسعي للزكاة، وهنا يرجح إقبال مقولة صعوبة تحديد الأثر بكل وضوح، حيث يخلص إلى أن الأثر على الميل الحدي للاستهلاك هو أثر حيادي ولن يكون مختلفاً عن نظيره التقليدي.

فالتباين النظري في أثر القيم على الميل الحدي للاستهلاك، لا يمكن حسمه إلا من خلال نتائج الدراسات التطبيقية (Iqbal, 1985)، ولا يُعد هذا الاستنتاج جديداً، ففي دراسات الاستهلاك المعاصرة هناك جدل حول مسار كل من الميل الحدي والمتوسط للاستهلاك، وميدان الحسم هو الدراسات التطبيقية.

واللافت للنظر، أن وجهات النظر المتباينة للباحثين حول أثر القيم والزكاة على الميل الحدي للاستهلاك لم تهتم كثيراً بدلالة مستوى الميل الحدي للاستهلاك على فعالية السياسة المالية ومن ثم الطلب الكلي، وبدلاً عن ذلك ركز الباحثون على أثر إعادة توزيع الدخل من خلال الزكاة على السلوك الاستهلاكي للأفراد، حيث اهتم الجيل الثاني من هذه الدراسات بأثر الزكاة على مستوى الاستثمار والتوظيف والتضخم.

(2) من جانب آخر، ركزت دراسة Hossain (2014) على عرض مقارن لمفهوم الرشادة من منظور إسلامي مقارنة بنظيره التقليدي في الفكر الاقتصادي المعاصر، وانتهت الدراسة إلى التأكيد على أن مفهوم الرشادة يتضمن إدماج القيم الدينية والوطنية والثقافية والاجتماعية في مسائل تعظيم المستهلك للمنفعة أو السعادة، وفقاً لدراسة أحمد (1992)، Mannan (1984)، Chapra (1995)، وKahf (1996) وغيرهم، وإن تعظيم المنفعة أو السعادة لا يتوقف عند مجرد إشباع الرغبات والحاجيات المادية كما هو الحال في الفكر التقليدي، بل يتسع ويمتد وفقاً للمنظور الإسلامي إلى الرغبات والحاجيات غير المادية.

إنَّ للقواعد والقيم الأخلاقية الإسلامية أثرا كبيرا على السلوك الإنفاقي وفقاً لـ Chapra (1995)، بينما يؤكد Naqvi وQadir (1997) من جانب آخر على دور العدالة الاقتصادية والاجتماعية في نموذج الاستهلاك الإسلامي.

(3) في دراسة Kahf (1996)، أكد الباحث على مرجعية فكرة تعظيم السعادة، وأن لها أصلا في القرآن والسنة، ومنها الإشارة إلى آثار مضاعفة الحسنات.

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.4

وانطلاقاً من تلك الفكرة، اقترح Kahf دالة للسعادة تعتمد على كل الحسنات المحصلة من الموارد الاقتصادية التي تشمل منافع للمستهلك وللمجتمع وللأفراد الآخرين، من أجل إرضاء الله سبحانه وتعالى، كما تشتمل كذلك على الموارد البشرية المادية في الحاضر والمستقبل، وأظهر Kahf أن موارد واستخدامات المستهلك يمكن تحديدها بالآتي:

$$\underbrace{w_t + y}_{\text{الموارد}} = \underbrace{S + b + c}_{\text{الاستخدام}}$$

حيث الثروة، الدخل المتاح، الإدخار، ويناظر تكوين الثروة في المستقبل (w_{t+1}) ،

$b =$ الإنفاق على الصدقات وغيرها.

$c =$ استهلاك السلع والخدمات.

وباستخدام منحنيات المنفعة ثلاثية الأبعاد، حدد Kahf الوضع المرغوب لتوازن المستهلك، وتعتبر دراسة Kahf تطبيقاً لمفهوم الرشادة الاقتصادية الذي يدمج بين معيار ما ينبغي ومعيار ما هو كائن.

(4) أما دراسة Ghassan (2016) فقد ركزت على عرض نمذجة رياضية لآراء الإمام محمد بن الحسن الشيباني (131–189هـ) في الكسب والإنفاق بهدف تقدير مستويات الاستهلاك المتضمنة للبعد القيمي والأخلاقي في السلوك الإنفاقي للمجتمع.

وقد استخدم Ghassan مؤشر متوسط الاستهلاك المشاهد للأفراد والانحراف المعياري النصفي (σ_+ , σ_-) كمتغيرات تفسيرية للنمط الاستهلاكي للأفراد عبر الزمن.

وقد ميزت الدراسة بين مفهومين للاستهلاك هما الاستهلاك الأخلاقي الخالي من الإسراف والتقتير، والاستهلاك غير الأخلاقي المتضمن الإسراف والتقتير، وحيث يرتبط الاستهلاك غير الأخلاقي بحالة الاستهلاك المفرط (الإسراف) وحالة الاستهلاك القليل (استهلاك البخل)، وعرضت الدراسة تحليلاً لأثر الزكاة على الميل الحدي للاستهلاك للمجتمع الذي صُنف إلى ثلاث فئات سكانية وفقاً لآراء الشيباني:

- فئة الفقراء وهي المجموعة الأولى.
- الفئة الثانية وهي مجموعة متوسطة الدخل.
- الفئة الثالثة وهي مجموعة الدخل المرتفع (الأغنياء).

وحيث المجموعتين الثانية والثالثة هما اللتان تدفعان الزكاة للفقراء، وقد انتهت الدراسة إلى أن أثر الزكاة على الميل الحدي للاستهلاك يرتبط بصورة رئيسية بالفروق الأولى في الميل الحدي للاستهلاك للفقراء والفئات السكانية الأخرى، كما أن نظام الزكاة يمثل مقياساً صحيحاً لتدفقات وتراكم الأصول المالية وغير المالية المدرة للدخل (العائد)، وبالتالي فإن دالة الاستهلاك تتضمن أثر الأصول على الاستهلاك الكلي.

(5) نموذج الاستهلاك في ظل توقع الخطأ:

اقترح بن جيلالي والزامل (1996) نموذجاً لقياس دالة الاستهلاك في ظل توقع الخطاء في سلوك الأفراد، وهو السلوك الذي يجعل نمطهم الاستهلاكي متأرجحاً بين الإسراف أحياناً والتقتير أحياناً أخرى، وقد عرف بن جيلالي والزامل الخطأ بأنه: الفرق بين الاستهلاك الفعلي وحد الإسراف أو التقتير، حيث $\overline{c}$ = حد الإسراف، $\underline{c}$ = حد التقتير، والاستهلاك الذي يقع خارج المساحة ما بين الحدين $\underline{c}, \overline{c}$ يمثل حجم الاستهلاك الخاطئ، وقد اقترحا أن يحسب الخطأ بالمسافة بين الاستهلاك الفعلي خارج المنطقة المحددة وأحد الحدين $(\overline{c}, \underline{c})$، على أن هذا الخطأ يساوي الصفر إذا كان الاستهلاك الفعلي يتراوح بين $\underline{c}, \overline{c}$.

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.4

وتغدو المشكلة هي أن يقوم المستهلك بتدنية هذه الأخطاء باستخدام نظرية المربعات الصغرى بغية التوصل إلى قياس معلمات دالة الاستهلاك الخطية أو:

$$\boldsymbol{D} = \sum_{1}^{N}(c_n - \bar{c})^2 + \sum_{1}^{N}(c_n - \underline{c})^2$$

حيث DD = قيمة استهلاك البخل والإسراف.

خلاصة القول، فإن القضايا التي تناولتها تلك الدراسات تؤكد على أمرين اثنين هو على النحو الآتي:

أولاهما، يتعلق بالإطار التقليدي لنظرية الاستهلاك، ويقصد به محاكاة الدراسات من منظور إسلامي لمحددات الاستهلاك في الإطار التقليدي، وإن كان هذا لا يمثل قصوراً إلا أنه ليس كافياً لتفسير السلوك الاستهلاكي للأفراد.

ثانيهما، يتعلق بمنهجية دراسات الاستهلاك من منظور إسلامي، حيث اتكأت على مبدأ الرشد الاقتصادي الذي يربط بين معيار دراسة ما ينبغي أن يكون، ومعيار دراسة ما هو كائن فعلاً؛ فدراسة ما ينبغي أن يكون يسمح بإدماج أثر القواعد والقيم الإيمانية والأخلاقية في السلوك الإنفاقي، كما ذكرنا سابقا، بينما يتيح معيار دراسة ما هو كائن فعلاً استخدام أدوات التحليل العلمي المعاصرة لاستقراء السلوك الاستهلاكي للأفراد كما هو في الواقع، وتلك أدوات تمثل منتجات إنسانية متاحة للجميع وليست علامة ماركة بمذهب اقتصادي معين.

ومع كل ذلك، فإن دراسات الاستهلاك من منظور إسلامي في أغلبها (على حد علمي) لم تهتم بتحليل الأثر النهائي لإدماج القواعد والقيم الأخلاقية على مسار الاستهلاك عبر الزمن، وبمعنى أكثر تحديداً: هل يتجه هذا النمط الاستهلاكي إلى مستوى الاعتدال فعلاً؟ وهل يتقلص الانحراف الاستهلاكي (بفعل الإسراف أو التقتير) عن المستوى المرغوب قيمياً وأخلاقياً؟ وهل يمكن لحجم الانحراف عن مستوى الاستهلاك المعتدل، أن ينخفض ولو تدريجياً عبر الزمن بحسب درجة تأثير القواعد والقيم الأخلاقية على السلوك الاستهلاكي للأفراد؟

لا ريب أن الإجابة على التساؤل يتضمن احتمالات وفرضيات مختلفة لمصير هذا الانحراف عبر الزمن، وهذا ما تحاول هذه الدراسة الاهتمام به، من خلال الافتراض أن مسار الانحراف عن المستوى المرغوب للاستهلاك يتقلص تدريجياً عبر الزمن، ولكن ليس بالضرورة أن يقترب من الصفر، وحيث إن جوهر تفسير السلوك الاستهلاكي يتضمن فرضيات واحتمالات مختلفة، فإن صحة تلك الفرضيات يعتمد على دراسة ما هو كائن فعلاً، مما يعني أننا بحاجة إلى مزيد من الدراسات التطبيقية لاختبار الفرضيات المختلفة.

وثمة ملاحظة أخرى، على دراسات الاستهلاك من منظور إسلامي، حيث أنها ركزت على أثر الزكاة وقيم الاعتدال على الميل الحدي والمتوسط للاستهلاك، إلا أنها أهملت إلى حد علمي دلالة مستوى القيمة التي قد يتخذها الميل الحدي والمتوسط للاستهلاك على فعالية السياسة المالية، ومن ثم الطلب الكلي، والنمو الاقتصادي.

ثالثاً: مشكلة الدراسة

تحددت مشكلة الدراسة في تقديم تحليل لأثر إدماج القيم والقواعد الأخلاقية والإيمانية على مسار ومآلات السلوك الاستهلاكي لأفراد المجتمع عبر الزمن، وتحليل ما إذا كان من الممكن أن يتخذ السلوك الاستهلاكي للمجتمع مساراً قريباً من مستوى الاستهلاك المعتدل المرغوب اتساقاً مع مقاصد الشريعة الإسلامية.

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.4

رابعاً: فرضية الدراسة

يمكن صوغ الفرضية الأساسية للدراسة في المقولة الآتية:

عبر الزمن، هناك ميل لتلاشي (اختفاء) حدي الإسراف والتقتير في استهلاك الأسر، حيث يغدو السلوك الاستهلاكي في المتوسط قريباً من المسار المعتدل (المرغوب) للاستهلاك.

خامساً: أهداف الدراسة

- **تحليل النموذج العام لنظرية الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي في سياق تيار التحليل الرئيسي لنظريات الاستهلاك في كل من الفكر الاقتصادي التقليدي، والفكر الاقتصادي الإسلامي المعاصرين.**
- **تحليل مضمون فرضية الدراسة الحالية المتعلقة بتلاشي حدي الإسراف والتقتير عبر الزمن، وإمكانية الاقتراب من المسار المعتدل للاستهلاك المرغوب في مقاصد الشريعة.**
- **لفت اهتمام الباحثين إلى أهمية اجراء الدراسات الميدانية للبحث في صحة الفرضيات القائمة على أسلوب العبارة المعيارية، وتقديم دلائل تجريبية على مدى اتساق المجتمع مع مقاصد الشريعة فيما يتعلق بالسلوك الإنفاقي لأفراد المجتمع.**

سادساً: أهمية الدراسة

تكمن الأهمية الأساسية للدراسة في أنها محاولة لعرض تصور ودلالة معينة واحتمال محدد (فرضية ممكنة) لتفسير السلوك الاستهلاكي المحفز بالقيم والقواعد الأخلاقية والإيمانية عبر الزمن، وليس مجرد الوقوف عند أهمية القيم والقواعد الإيمانية على السلوك الإنفاقي.

سابعاً: منهجية الدراسة

تقتضي طبيعة هذه الدراسة الأخذ بتكامل المنهجين:

المنهج الوصفي التحليلي، والأسلوب الرياضي و البياني، في عرض ومناقشة وتحليل مضمون الفرضية الرئيسية في هذه الدراسة.

ثامناً: النموذج العام للاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي

8 - 1 تستمد نظرية الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي أسسها ومبادئها من مقاصد ومبادئ الشريعة الإسلامية، وما ينبثق عنها من تصورات إسلامية للكون والإنسان والحياة. واتساقاً مع هذا التصور تأسس مفهوم الإنفاق والربح والعائد والمال والملكية. وكذلك مفهوم العدالة في توزيع الثروة والدخل والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وكل الأنشطة الاقتصادية من إنتاج وتوزيع وإنفاق إنما تقوم على مبدأي العدالة والتوازن، ولذلك فإن مفهوم الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي مفهوم مرتبط بالرشد الاقتصادي، وبصورة محددة، فإن نظرية الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي تقوم على المعايير والأسس التي تعكس في جوهرها مبدأ الرشد الاقتصادي ومنها:

1. **الاعتدال والتوازن، بين الاستهلاك الحاضر والاستهلاك في المستقبل، فالاستهلاك الحاضر يهدف إلى إشباع الحاجات الإنسانية، من السلع والخدمات الضرورية والتحسينية والكمالية، وبما يكفل حفظ النفس باعتبارها إحدى الكليات الخمس في مقاصد الشريعة الإسلامية.**
2. **إن مقتضى التوازن والعدل يتطلب عدم التفريط بحق الأجيال القادمة، فالرشد الاقتصادي يحث الأفراد على الادخار في الوقت الحاضر، وترشيد الاستهلاك الحالي لصالح جيل المستقبل، دون أن يعني ذلك التضحية بمستوى المعيشة اللائق بالجيل الحاضر، فالشريعة الإسلامية تحض على تحويل الادخار إلى استثمار منتج من أجل زيادة القدرة الشرائية والموارد للجيل القادم، للاستمتاع بمستوى معيشي لائق.**

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.4

وسواءٌ تم ذلك من خلال زيادة الإنتاج أو من خلال نظام الإرث أو كليهما، فالشريعة الإسلامية تقرر أن الإرث واجباً شرعياً، وليس مجرد أمراً تطوعياً. فالحديث الشريف الذي رواه سعد بن أبي وقاص عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ومما جاء فيه: "...إنك إن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس"، وقوله – صلى الله عليه وسلم – في الحديث الذي رواه عبدالله بن عمرو بن العاص: "كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يعول".

3. إن هدف المستهلك في الاقتصاد الإسلامي هو تعظيم السعادة والرضاء من الاستهلاك أو الإنفاق على السلع والخدمات؛ فالمنافع المتولدة منها لا تقتصر على فترة حياة المستهلك في الحياة الدنيا، وإنما تمتد إلى الأخرى، حيث يبتغي الفرد تحقيق رضا الله تعالى والثواب والأجر من الله سبحانه وتعالى.

وعليه فإن مفهوم المنفعة (السعادة) مفهوم مرتبط بالمواءمة والموازنة بين المنافع الدنيوية والمنافع الأخروية، أو بين الحاجات المادية (السلع والخدمات)، والحاجات الروحية الأخروية مثل الادخار والصدقات والإنفاق على الأقارب والفقراء،قال الله تعالى: "وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِن كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ" (القصص، 77). ولما كان مفهوم المنفعة يتكئ على أساس قيمي وأخلاقي فإنها مقيدة باستهلاك الطيبات من السلع التي هي كثيرة، وتحريم استهلاك السلع الخبيثة كما في قوله: "كُلُواْ من طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ" (البقرة، 172)، وقوله تعالى: "وكُلُواْ وَاشْرَبُواْ وَلاَ تُسْرِفواْ إِنَّهُ لا يُحِبُّ المُسْرِفِينَ" (الأعراف، 31).

وهكذا تغدو دالة المنفعة في الاقتصاد الإسلامي لا تعتمد – فقط – على المحددات التقليدية كالدخل والأسعار والأصول (الثروة)، وإنما أيضاً على المحددات الأخلاقية، كالاعتدال والتوازن التي من شأنها أن تضبط التصرفات الفردية وأن تحول دون تورط الأفراد في الدين والاقتراض.

4. إن الاستهلاك المرغوب قيمياً وأخلاقياً هو ذلك المستوى الذي يقع فوق حد التقتير، وأقل من حد الإسراف "وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَاماً" (الفرقان، 67). وإذا كان مفهوم التقتير والإسراف يظل مفهوماً مرناً إلا أنه لا ينبغي أن يتجاوز هذين الحدين: حد الكفاية المكفول للأفراد في الشريعة الإسلامية. وهذا يتطلب تحقيق دخل الكفاية الذي يحقق للأفراد ذلك المستوى المعيشي اللائق من جهة، وتجنب النمط الاستهلاكي الذي يتجاوز إمكانات الأفراد ويلجئهم إلى استعمال طرق غير مشروعة للحصول على الدخل من جهة أخرى.

5. الادخار ليس مجرد متبقي حسابي وإنما يمثل حجر الزاوية في نظرية الاستهلاك، فهو مصدر لتكوين الثروة وإعادة توزيعها بين الأجيال، من خلال نظام الإرث في الإسلام؛ أي أن من أهداف الادخار هو التحوط للمستقبل، وزيادة حجم الثروة ومراكمتها، ومن ثم تكوين إرث يوزع بين الأجيال، كما أنه أداة لزيادة الدخل في المستقبل وتمويل الاستهلاك المستقبلي.

بيد أن تحقيق أهداف الادخار يتطلب تحويل الادخار إلى إنفاق استثماري منتج لزيادة الناتج من السلع والخدمات، ومن ثم زيادة الدخل والقوة الشرائية للأفراد. لذلك ذمت الشريعة الإسلامية اكتناز الذهب والفضه وحبسها عن الإنفاق في سبيل الله.

6. إن عائد المشاركة في الأرباح والخسائر هو البديل عن الربا المحرم في الشريعة، ومن خلاله يتم تقييم (مكافأة) الجهد الحقيقي للعمل ورأس المال في النشاط الإنتاجي الحقيقي، أو في تداول السلع والخدمات. كما أن عائد المشاركة كمفهوم للربح يستهدف حماية القيمة الحقيقة لرأس المال والسلع من التآكل بسبب التضخم أو الزكاة، فهو يمثل دافعاً لإنماء الثروات والأموال، وعليه فإن تحديد القيمة الحالية للثروة أو الدخل أو الاستهلاك عبر الزمن يتم وفقاً لعائد المشاركة كبديل عن سعر الفائدة في نظرية الاستهلاك التقليدية[1].

(1)ليس من شأن هذه الدراسة تحديد مقياس مرجعي لعائد المشاركة فذلك موضوع بحث آخر، ونكتفي هنا بعرض الفكرة لعائد المشاركة كبديل عن سعر العائد.

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.4

8 - 2 النموذج الأساسي للاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي:

1. يسعى المستهلك النموذجي في الاقتصاد الإسلامي إلى تعظيم السعادة من المنفعة الكلية المرغوبة أي:

$$H = h(\overset{*}{c}_t\ ,\ \overset{*}{c}_{t+1}) \rightarrow (1)$$

حيث $\overset{*}{H}$ = مستوى السعادة أو المنفعة الكلية المرغوبة – أي المنفعة الكلية المعتدلة التي توائم بين المنافع الدنيوية والمنافع الأخروية.

$\overset{*}{c}_t$ = الاستهلاك المرغوب المعتدل، ويتضمن كافة السلع والخدمات (الطيبات) التي تجيزها الشريعة، كما تشمل الإنفاق على الصدقات في الفترة الحالية.

$\overset{*}{c}_{t+1}$ = الاستهلاك المستقبلي وتمويل الصدقات للمستفيدين من أجل الاستهلاك المستقبلي، كذلك يشمل الإنفاق الاستثماري على مشاريع خيرية أو مشروعات اقتصادية، بهدف مراكمة الثروة والدخل مدى الحياة، ويتم تمويل ذلك من عائد الادخار (الثروة).

2. يسعى المستهلك إلى تعظيم السعادة في ظل القيود الآتية:

أ. قيد الاستهلاك المعتدل:

$$c_1 < \overset{*}{c}_t < c_{11} \quad \rightarrow (2)$$

حيث c_{11} = حد الإسراف، c_1 = حد التقتير، $\overset{*}{c}$ = الاستهلاك المعتدل.

ب. قيد موارد واستخدامات المستهلك.

وهذا القيد هو تطوير لنموذج Fisher (1930) في الاستهلاك والادخار، وقد اعتمد عليه كل من Ando وModigliani (1963)، وFriedman (1957)، في تطوير فرضيتهما في نموذج استهلاك دورة الحياة للأول ونموذج فرضية الدخل الدائم للثاني (Mankiw, 1994). حيث يحدد نموذج فيشر أن الاستهلاك يعتمد على مصادر الموارد التي يتوقعها المستهلك خلال حياته.

إن تطويرنا لنموذج فيشر، يأخذ الاتجاهات الآتية اتساقاً مع مقاصد الشريعة في الاستهلاك والإنفاق والإدخار:

- إدماج عناصر إعادة توزيع الدخل في الموارد والاستخدامات، كالإرث والزكاة والصدقات.
- استخدام عائد المشاركة كسعر لخصم تيار الدخل والإنفاق.
- حيازة الصكوك الإسلامية وعائدها.

وبالتالي فإن قيد الموارد والاستخدامات هو:

$$\Sigma_0^t \frac{1}{(1+\pi)^t}\left[B_{t-1} + y_t + (1+\pi)A_{t-1} + M_{t-1} + Z_{t-1}\right] = \Sigma_0^t \frac{1}{(1+\pi)^t}\left[\overset{t}{C}_t + A_t + \mathrm{M}_t + B_t + Z_t\right] \rightarrow (3)$$

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.4

يمثل الطرف الأيسر من القيد موارد المستهلك عبر الزمن، بينما الطرف الأيمن يبين استخدامات هذه الموارد عبر الزمن:

أو:

$$\Sigma_0^t \frac{1}{(1+\pi)^t}\left[\overset{*}{C}_t + \Delta \mathrm{M}_t + \Delta \mathrm{A}_t + \Delta B_t\right] = \Sigma_0^t \frac{1}{(1+)^t}\left[y_t - \Delta Z_t\right] + \pi \mathrm{A}_{t-1} \quad \rightarrow \ (4)$$

أو:

$$\Sigma_0^t (1+\pi)^{-t}\left[\overset{*}{C}_t + \Delta M_t + \Delta A_t + \Delta B_t\right] = \Sigma_0^t (1+\pi)^{-t}\left[(y - \Delta Z_t) + \pi A_{t-1}\right. \quad \rightarrow \ (5)$$

وحيث: $y_t =$ الدخل من العمل أو بيع الناتج.

A_{t-1} $(1+\pi)$ دخل المشاركة من الأسهم والصكوك الإسلامية في الفترة الماضية.

$M_{t-1} =$ السيولة النقدية المملوكة في الفترة $(t-1)$ بسبب تسييل بعض الأصول الاستثمارية في بداية الفترة.

$B_{t-1} =$ الإرث الذي يحصل عليه المستهلك من آبائه شاملاً أية هبات أخرى.

$B_t =$ الإرث المتوقع مراكمته من قبل المستهلك ويستفيد منه أبناؤه بعد وفاته.

$A_t + M_t =$ قيمة الأصول الحقيقية التي تم حيازتها في بداية الفترة.

$Z_{t-1} =$ تلقي الزكاة إذا كان مستحقاً لها في الفترة .

$Z_t =$ رصيد الزكاة المتوقع دفعه إذا كان المستهلك دافعاً للزكاة.

وكذلك:

$\Delta A_t =$ صافي التغير في قيمة الأصول (الصكوك).

$\Delta M_t =$ صافي التغير في السيولة النقدية.

$\Delta B_t =$ صافي التغير في قيمة الإرث.

$\Delta Z_t =$ صافي التغير في الزكاة (فائض/ عجز الزكاة).

ومن المتوقع أن:

$\Delta Z_t \overset{>}{<} 0$ خلال فترة حياة المستهلك، وفي نهاية حياته فإن $\Delta Z_t = o$

ويمكن النظر إلى المقدار $S_t = \Delta A_t + \Delta M_t + \Delta B_t$ على أنه يمثل الادخار المتوقع لمراكمة الثروة في المستقبل، في شكل أصول حقيقية والعائد المتوقع من استثمار هذه الأصول يوظف في تمويل الإنفاق الاستهلاكي، والإنفاق على الزكاة والصدقات ووجوه البر والخير لأفراد المجتمع وأقارب المستهلك، وهي منافع وحسنات تمثل مصدراً لتعظيم سعادة المستهلك.

أي أن القيد يصبح:

$$\sum_0^t (1+\pi)^{-t}\left[\overset{*}{C}_t + S_t\right] \le \sum^t (1+\pi)^{-t}\left(y_t - \Delta Z_t\right) + (\pi)A_{t-1} \quad \rightarrow \ (6)$$

أو:

$$\sum_0^t (1+\pi)^{-t}\ \overset{*}{C}_t + \sum_0^t (1+\pi)^{-t}\ \overset{*}{C}_{t+1} \le \sum_0^t (1+\pi)^{-t}\ \left(y_t - \Delta Z_t\right) + (\pi)A_{t-1}$$

حيث أخذنا بعين الاعتبار أن الادخار يمثل رصيداً لتمويل الإنفاق الاستهلاكي المستقبلي.

3. ويمكن الحصول على الشرط الضروري للوضع الأمثل للمستهلك عبر الزمن والتي عندها يقرر مستوى الاستهلاك المعتدل $(\overset{*}{C}_t)$

أو:

$$(1+\pi) = \frac{\mu^1(\overset{*}{c}_{t+1})}{\mu^1(\overset{*}{c}_t)}$$

أو:

$$\underbrace{\frac{u'(s_t)}{u'(\overset{*}{c}_t)}}_{\text{ميل منحنى سواء السعادة}} = \underbrace{(1+\pi)}_{\text{ميل خط الميزانية}}$$

4. بيانياً، فإن الوضع الأمثل للمستهلك الرشيد يقع بين حدي الإسراف والتقتير، بافتراض أن أدنى خط الميزانية (mm) يمثل حد التقتير، وأن أعلى خط ميزانية $(m'm')$ يمثل حد الإسراف.

وعند $m'm'$ يصبح خط الميزانية منكسراً عند النقاط b,a؛ ليوضح أن أي زيادة في الدخل سيتجه نحو الادخار (شكل 1)، بينما يظل استهلاكه مستقراً عند $\overset{*}{C}_t$ وبين هذين الحدين، كلما زاد الدخل أنتقل خط الميزانية إلى أعلى، حيث يزيد الاستهلاك المرغوب، وكذلك الادخار للمستقبل (الاستهلاك المستقبلي).

وبالتالي، فإنه يمكن الحصول على دالة الطلب الاستهلاكي كدالة في تدفق الدخل المعدل بصافي فائض عجز الزكاة عبر الزمن والثروة التي يمثلها مراكمة الادخار، وكذلك عائد المشاركة.

أو: $$\overset{*}{C}_t = f\left[(yt - \Delta Z_t), A_t, \pi\right]$$

شكل (1)

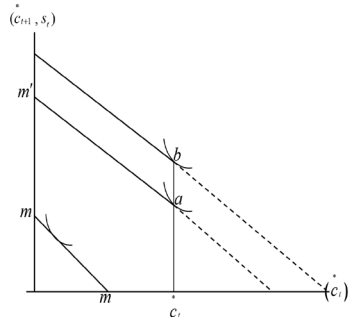

شكل (1): الوضع الأمثل للمستهلك الرشيد

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.4

تاسعاً: فرضية تلاشي حدي الإسراف والتقتير

9 - 1 إن مضمون فرضية تلاشي حدي الإسراف والتقتير كما ذكرنا سابقا يمكن تحديدها بالآتي:

عبر الزمن، هناك ميل لتلاشي (اختفاء) حدي الإسراف والتقتير بين الأسر، حيث ينحو النمط الاستهلاكي للأسر في المتوسط نحو مستوى الاستهلاك المعتدل المرغوب قيمياً وأخلاقياً، وتتكئ هذه الفرضية على الاعتبارات والشروط الآتية:

- **يتحلى أفراد المجتمع بالرشد الاقتصادي الذي يمكنهم من السعي إلى تعظيم الاستهلاك عند المستوى المرغوب الخالي من الإسراف والتقتير.**
- **يدرك الأفراد أن الإسراف والتقتير سلوك مذموم في الشريعة الإسلامية، وبالتالي يسعون مع ارتفاع الوعي القيمي والأخلاقي إلى التخلي عن هذا السلوك تدريجياً عبر الزمن.**
- **هناك ثلاثة مفاهيم تعبر عن السلوك الاستهلاكي للأفراد:**
  - **مستوى الاستهلاك المعتدل المرغوب $\left(\overset{*}{C}_t\right)$ وهو متغير غير مشاهد.**
  - **مستوى الاستهلاك الفعلي $\left(C_t\right)$ وهو متغير مشاهد، تؤثر فيه محددات الاستهلاك المادية، كالدخل ونمط إعادة توزيع الدخل وشروط حد الكفاية وعادات المجتمع ومحددات أخلاقية وقيمية.**

    إن مستوى الاستهلاك الفعلي قد يمثل مستوى استهلاك الإسراف أو مستوى استهلاك الإقتار للأسر البخيلة أو الأسر المسرفة، ويمكن القول أيضاً أن هناك عددا من الأسر، قد يكون استهلاكها الفعلي المتوسط عند مستوى الاستهلاك المرغوب.
  - **حدي (أو حجم) الإسراف والتقتير، أو C_{11} ، C_1 على التوالي وهما متغيران غير مشاهدين أيضاً.**
- **يُحدد مستوى الاستهلاك المرغوب بالتوقع الرياضي وهو يساوي توقع الاستهلاك الفعلي، مضافاً إليه أو مطروحاً منه التوقع الرياضي لحد (حجم) التقتير والإسراف على التوالي.**

أو: $E\left(\overset{*}{C}_t\right) = E\left(C_t\right) + E\left(C_1\right)$: في حالة التقتير.

$E\left(\overset{*}{C}_t\right) = E\left(C_t\right) - E\left(C_{11}\right)$: في حالة الإسراف.

أي أن كلاً من حدي التقتير والإسراف يقاسان بتوقع الفرق بين توقع الاستهلاك المرغوب، وتوقع الاستهلاك الفعلي.

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.4

- السعي للتخلي التدريجي عن استهلاك التقتير أو الإسراف، يعني أن توقع فجوة الفرق بين حدي التقتير أو الإسراف لها حالتان هما:
  - الحالة الواقعية $\Leftarrow \quad E[C_1 - C_{11}] \gtrless 0$
  - الحالة الأكثر مثالية $\Leftarrow \quad E[C_1 - C_{11}] \to 0$
- يحدد الاستهلاك الفعلي (استهلاك التقتير أو الإسراف) في ظل وجود نمط معين لتوزيع الدخل (ثابت)، ومستوى معين من الموارد المحددة في قيد ميزانية المستهلك الأنفة الذكر.

ومن ثم فإن مستوى الاستهلاك المعتدل المرغوب وكذلك حدي الإقتار أو الإسراف يؤثر فيه مستوى ارتفاع الوعي القيمي بمبدأ الرشد والاعتدال والتوازن في السلوك الاستهلاكي، بالإضافة إلى محدد الدخل والعائد من استثمار الأصول عبر الزمن، وكذلك الأثر التحويلي للزكاة، وبصورة عامة فإن الاستهلاك المعتدل المرغوب للأسر هو ذلك المستوى الذي يقع بين حدي الإسراف والتقتير.

أي أن: $c_1 < \overset{*}{c}_t < c_{11}$

إن مدى اقتراب أو ابتعاد الاستهلاك المعتدل للأسر عن حدي الإسراف والتقتير تخضع للظروف الخاصة التي تمر بها هذه الأسر، وتغير الظروف في الفترات الزمنية المختلفة.

وبما أن العادات الاستهلاكية للأسر وظروفها المختلفة تتغير بين فترة وأخرى، فإنه يمكن القول إنه على مستوى المجتمع ككل، فإن إنفاق الأسر التي يكون نمطها الاستهلاكي الفعلي عند حالة الإسراف، يتجه نحو الانخفاض التدريجي عبر الزمن، وصولاً إلى مستوى الاستهلاك المرغوب.

وبالمثل ولكن بصورة عكسية يتجه النمط الاستهلاكي الفعلي للأسر التي تقع في حالة التقتير نحو الزيادة باتجاه المستوى المرغوب.

أي أنه ومع ارتفاع مستوى الوعي القيمي والأخلاقي عبر الزمن، فإن حدي الإسراف والتقتير يتجهان تدريجياً نحو التلاشي والاقتراب من الصفر، حيث يتخذ النمط الاستهلاكي للمجتمع مساراً مرغوباً.

9 - 2 وعليه، فإنه من الممكن، صياغة دالة الاستهلاك المعتدل المرغوب للمجتمع متضمناً دالتي الاستهلاك المرغوبتين عبر الزمن للأسر المسرفة $(\overset{*}{C}_{11})$ والأسر المقترة $(\overset{*}{C}_1)$ على النحو الآتي:

$$\overset{*}{C}_t = \overset{*}{C}_{1t} + \overset{*}{C}_{11t} \quad \to \quad (7)$$

$$\overset{*}{C}_{1t} = f\left((Xt), v\right) \quad \to \quad (8)$$

وكذلك: $$\overset{*}{C}_{11t} = f\left((Xt), v\right) \quad \to \quad (9)$$

ومن ثم فإن دالة الاستهلاك المرغوبة للمجتمع هي:

$$\overset{*}{C}_t = f\left((Xt), v\right) \quad \to \quad (10)$$

حيث، Xt = يمثل المحددات المادية في دالة الاستهلاك . الدخل (y_t)، والأصول (At) وعائد المشاركة (π)

V = متغير وكيل عن أثر القيم والأخلاق على السلوك الاستهلاكي، بالاضافة إلى أثر الزكاة.

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.4

• ولكن ما هو مستوى الاستهلاك المرغوب لكل من الأسر المقترة والأسر المسرفة؟

يمكن توضيح ذلك كما يلي:

للأسر المقترة $\overset{*}{C}_{1t} = \overline{C_1}\ (Xt\ ,\ v) + c_1\ ,(Xt, v) \quad \rightarrow \quad (11)$

للأسر المسرفة $\overset{*}{C}_{11t} = \overline{C}_{11}(Xt\ ,\ v) - C_{11}\ (Xt, v) \quad \rightarrow \quad (12)$

حيث: $\overline{C}_{11}\ ,\ \overline{C}_1$ مستوى الاستهلاك الفعلي لكل من الأسر المقترة والأسر المسرفة على التوالي، وبعبارة أخرى فإن $\overline{C}_{11}\ ,\ \overline{C}_1$ تمثلان مستوى استهلاك التقتير والإسراف على التوالي، وكذلك $C_{11}\ ,\ C_1$ تمثلان حدي التقتير والإسراف.

وبوضع (11)، (12)، في (10) وأخذ التوقع الرياضي نجد أن:

$$E\left[\overset{*}{C}_t(Xt\ ,V)\right] = E\left[\overline{C}_1(Xt\ ,V)\right] + E\left[C_1\ (Xt\ ,v)\right] + E\left[\overline{C}_{11}\ (Xt\ ,v)\right] - E\left[C_{11}\ (Xt\ ,v)\right] \quad \rightarrow \quad (13)$$

أو:

$$\mathrm{E}\left[\overset{*}{C}_t\ (\quad)\right] = \mathrm{E}\left[\overline{C}_1(\quad)\right] + \mathrm{E}\left[\overline{C}_{11}\ (\quad)\right] + \mathrm{E}\underbrace{\left[C_1(\quad) - C_{11}(\quad)\right]} + E\left[\rho\ (c_1\ ,\ c_{11})\right. \quad \rightarrow \quad (14)$$

وللتبسيط يمكن وضع: $\mathrm{E}\ (\phi) = \mathrm{E}\left[C_1\ (\quad) - C_{11}\ (\quad)\right]$ والذي يمثل توقع فجوة الفرق بين حدي الإسراف والتقتير في المجتمع، وهو فجوة انحراف الاستهلاك الفعلي عن المستوى المرغوب.

وكذلك فإنه بالنسبة للمجتمع يمكن وضع: $\mathrm{E}\left[\overline{C}_t\ (\quad)\right] = \mathrm{E}\left[\overline{C}_1(\quad)\right] + \mathrm{E}\left[\overline{C}_{11}\ (\quad)\right]$

أي أن توقع الاستهلاك الفعلي للمجتمع هو مجموع توقع الاستهلاك الفعلي للأسر المقترة والأسر المسرفة في المجتمع.

ومن ثم فإن (13) يمكن كتابتها كما يلي:

$$\mathrm{E}\left[\overset{*}{C}_t\ (\quad)\right] = \mathrm{E}\left[\overline{C}_t(\quad)\right] + \mathrm{E}\ (\phi] \quad \rightarrow \quad (15)$$

مع الأخذ بعين الاعتبار أن توقع التغاير بين يؤول إلى الصفر، حيث لا يوجد ارتباط بين حدي الإسراف والتقتير بين العائلات، ويمكن كتابة (14) كما يلي: $E\ (\phi_t) = E\left[\overset{*}{c_t}\ (\quad)\right] - E\left[\overline{c_t}\ (\quad)\right]$ ، أي أن مستوى الانحراف بين الاستهلاك المعتدل والاستهلاك الفعلي يقاس بمستوى توقع الفرق بين حدي الإسراف والتقتير.

• من الممكن ملاحظة مدى التقارب بين توقع الاستهلاك الفعلي للمجتمع مع توقع المستوى المعتدل للاستهلاك في الحالتين الآتيتين:

الحالة الأولى: عندما $\mathrm{E}\ (\phi] \gtrless 0 \quad \rightarrow \quad (16)$

وتلك هي الحالة الواقعية، حيث يتلاشى حدا الإسراف والتقتير تدريجياً عبر الزمن.

- فإذا كان $\mathrm{E}\ (\phi] > 0 \Leftarrow \mathrm{E}(C_1) > \mathrm{E}\ (C_{11})$ أي أن توقع حد التقتير أكبر منتوقع حد الإسراف، فهذا يعني وجود انحراف في الاستهلاك الفعلي للمجتمع عن المستوى المرغوب، حيث ينبغي أن يكون توقع

الاستهلاك المرغوب أكبر من توقع الاستهلاك الفعلي، أي أن $E(\overline{C}_t) < E(\overset{*}{C}_t)$ ومن ثم يتطلب التقارب أن يزيد توقع الاستهلاك الفعلي للمجتمع كي يقترب من توقع الاستهلاك المرغوب.

- وإذا كان $E(\phi) < 0 \Leftarrow E(C_1) < E(C_{11})$ أي أن توقع حد الإسراف أكبر من توقع حد التقتير، مما يعني وجود انحراف في توقع الاستهلاك الفعلي عن المستوى المرغوب، أي أن $E\left(\overline{c}_t\right) > E\left(\overset{*}{c}_t\right)$، وهذا يعني أن توقع الاستهلاك الفعلي كان أكبر من مستوى توقع الاستهلاك المرغوب، وبالتالي يتطلب التقارب أن ينخفض توقع الاستهلاك الفعلي ليقترب من المستوى المرغوب.

الحالة الثانية: وهي الحالة المثالية التي قد تتحقق إذا كان $E(\phi) \to 0$ أي أن $E(C_1) \to = E(C_{11})$، حيث يتلاشى توقع حدي الإسراف والتقتير عندئذ يغدو توقع المستوى الفعلي للاستهلاك يساوي مستوى توقع المستوى المعتدل للاستهلاك.

أي أن $\quad E\left[\overset{*}{C}_t(\quad)\right] \to = E\left(\overline{C}_t\right]$

• إن التلاشي التدريجي لتوقع حدي الإسراف والتقتير تغدو مسألة مرتبطة بنتائج الدراسات التطبيقية الميدانية لإثباتها أو نفيها، وفقاً لمعيار تحليل ما هو كائن في الواقع، لكننا إذا أخذنا بعين الاعتبار معيار ما ينبغي أن يكون فإن فرضية تلاشي حدي الإسراف والتقتير دون أن يصل إلى الصفر هي بالضرورة فرضية محتملة، حيث من المتوقع أن يكون للقيم الدينية والأخلاقية أثر على توجيه وتصحيح الإنحراف في مسار الإنفاق الاستهلاكي للمجتمع.

ومن الممكن استنتاج دالة الاستهلاك في صورتها العامة من معادلة (13)، (14) والنموذج الأساسي للاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي على النحو الآتي:

$$y_t = \sum \frac{y_t - \Delta Z_t}{(1-\pi)t} \quad \text{، حيث: } \quad E\left[\overset{*}{C}_t\right] = f\left[(y_t, A_t, E(\phi), \pi], v\right] \quad \to (17)$$

3-9 يمكننا توضيح مسار النمط الاستهلاكي للأسر في المجتمع في شكل (2):

إنَّ حدي الإسراف والتقتير قد يكون مشاهداً عند كل من مستويات الدخل المنخفضة ومستويات الدخل المرتفعة، كما تبين من المقارنة بين ($\overline{c}_1, \overline{c}_{11}$) أيضاً عند مستويات الدخل المنخفضة بـ ($\overline{c}_1, \overline{c}_{11}$) عند مستويات الدخل المرتفعة، حيث $\overline{c}_1, \overline{c}_{11}$ = مستوى الاستهلاك الفعلي في حالة التقتير والإسراف على التوالي، والمذكور آنفاً.

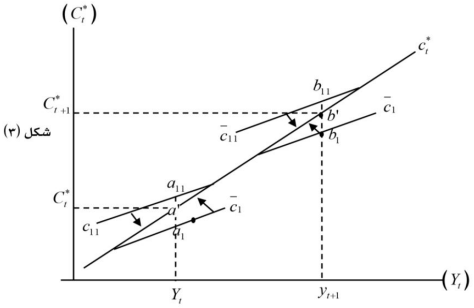

شكل (3)

شكل (2): مسار النمط الاستهلاكي للأسر في المجتمع

• يُلاحظ أنه عند مستويات الدخل المنخفضة (y_t) بعض الأسر قد تنزلق إلى مستوى استهلاك التقتير (النقطة a_1 على دالة $\overline{c}_1$ استهلاك التقتير)، بينما بعض الأسر قد تندفع نحو استهلاك

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.4

الإسراف(النقطة a_{11} على دالة $\bar{c}_{11}$ استهلاك الإسراف)، ومع زيادة الوعي القيمي والأخلاقي في المجتمع عبر الزمن يستقر استهلاك الأسر (المقترة والمسرفة) عند النقطة a' على دالة الاستهلاك المعتدل (c_t^*) ونفس التحليل ينطبق على حالات الأسر المسرفة أو المقترة عند مستويات الدخل المرتفعة (y_{t+1}) للفترة $(t+1)$ ، حيث يستقر استهلاك الأسر في المجتمع عند النقطة (b') على دالة الاستهلاك المعتدل (c_t^*)، وبيانياً فإن دالة استهلاك التقتير تزحف إلى أعلى باتجاه دالة الاستهلاك المعتدل، وكذلك فإن دالة استهلاك الإسراف تنزلق إلى أسفل باتجاه دالة الاستهلاك المعتدل أيضاً، وهذا الانتقال يتم عبر الزمن، وعندئذ يتلاشى حدا الإسراف والتقتير، ويغدو النمط الاستهلاكي للأسر واقعاً على دالة الاستهلاك المعتدل.

وبعبارة أخرى فإنه عبر الزمن تتلاشى مستويات استهلاك التقتير ومستويات استهلاك الإسراف، ليستقر الوضع عند المستوى المرغوب c_t^* .

إن APC للأسر المقترة أقل من نظيره عند المستوى المرغوب، (أي عند دالة الاستهلاك المعتدل) وكذلك فإن APC للأسر المسرفة أعلى من نظيره عند المستوى المرغوب عند مستويات الدخل المختلفة، لكن أثر الزكاة عبر الزمن يعمل على رفع APC للأسر المقترة وتخفيض APC للأسر المسرفة حتى يصل إلى APC عند المستوى المرغوب الذي يغدو ثابتاً أو مستقراً تقريباً.

عاشراً: الاستنتاجات والتوصيات

10 - 1 تتضمن أدبيات الاقتصاد المعاصر (التقليدي) كماً علمياً ثرياً من دراسات الاستهلاك التي توخت تفسير السلوك الانفاقي للأفراد وفقاً للمحددات المادية وأهمها الدخل.

وقد اتبعت تلك الدراسات منهج العبارة التقريرية أو المنهج الاستقرائي لتحليل السلوك الاستهلاكي للأفراد من واقع الحياة، وانتهت إلى نتائج مذهلة ومتباينة كان لها أثر على تحفيز المزيد من التحليل والبحث لمحددات السلوك الانفاقي للأفراد.

لكن لم تأبه تلك الدراسات لضبط إيقاع السلوك الاستهلاكي، حيث اكتفت بتفسيره، بمعنى أنها لم تأبه لمنهج العبارة المعيارية.

10 - 2 من جانب آخر، اهتمت أدبيات الفكر الاقتصادي الإسلامي بمنهجية العبارة المعيارية في تحليل وتفسير السلوك الاستهلاكي للأفراد، وليس ذلك غريباً، فمفهوم الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي يتعدى المفهوم التقليدي، حيث يتكئ على مبدأ الرشد الاقتصادي الذي يحقق المواءمة بين الحاجات المادية والحاجات غير المادية؛ بغية تحقيق السعادة في الدنيا والآخرة.

ومن ثم فإن ضبط إيقاع هذا السلوك يتم من خلال إدماج أثر القيم والقواعد الإيمانية التي تضمنتها مقاصد الشريعة الإسلامية، وتلك القيم تمارس أثراً مزدوجاً على تصرفات الأفراد أثراً ذاتياً، يكمن في استقامة السلوك الإنساني، وأثراً مادياً ينعكس في عقلنة تصرفات الأفراد بمواردهم، في الاتجاه الذي يحقق الرشد الاقتصادي والاعتدال والتوازن في التصرفات، وهذا يعني أنه لا توجد قطيعة بين منهجي دراسة ما هو كائن ودراسة ما ينبغي أن يكون، بل إن هناك تكاملاً بينهما في دراسات الاستهلاك من منظور إسلامي، وتلك منهجية أكدت عليها هذه الدراسة.

10 - 3 لكن اللافت للنظر، هو أن دراسات الاستهلاك من منظور إسلامي لم تهتم كثيراً بتحليل الأثر النهائي لإدماج القواعد والقيم الأخلاقية على مسار الاستهلاك عبر الزمن، وهذا يعني أن هناك مساراً مرغوباً لاستهلاك الأفراد محفزاً بتلك القيم والقواعد الأخلاقية، ولكن ما هو ذلك المسار؟

الإجابة تتطلب عرض فرضيات واحتمالات معينة للمسار المرغوب للسلوك الاستهلاكي في الاقتصاد الإسلامي.

وقد كان ذلك هو جوهر موضوع هذه الدراسة التي عرضت وناقشت المقولة المعيارية المتمثلة في انحسار مسار الانحراف عن المستوى المرغوب للاستهلاك عبر الزمن، أي أن هناك ميلاً لاختفاء حدي الإسراف والتقتير عبر الزمن، والذي قد لا يصل إلى الصفر بالضرورة إلا في الحالة الأكثر مثالية.

10 - 4 تكشف الدراسة أن هناك مجالات مواتية لتطوير التحليل والبحث، ومنها الاتجاه الذي يخضع هذه المقولة للفحص الميداني والتجريبي، واختبار مدى اتساقها مع السلوك الفعلي للأفراد عبر الزمن. ومجال آخر للبحث يكمن في تحديد مقياس أو مفهوم محدد للمستوى المرغوب للاستهلاك قابل للبحث التجريبي.

وكذلك، يمكن البحث في تحليل مفهوم حدي الإسراف والتقتير، وهل هما حدان جامدان أم مرنان يتغيران مع الزمن؟ بمعنى البحث في تحديد مقياس معين لحدي الإسراف والتقتير.

10 - 5 إن هذه الدراسة تؤكد أن تطوير مجالات البحث في المسار المرغوب للسلوك الاستهلاكي للأفراد من شأنه أن يعزز التكامل بين الدراسات المعيارية والدراسات الاستقرائية من منظور الاقتصاد الإسلامي.

المراجع:

الأفندي، محمد (2018)، *النظرية الاقتصادية الكلية والسياسة الاقتصادية*، الطبعة الأولى، عمان: المركز الأردني للكتاب الجامعي.

بن جيلالي، بو علام، والزامل، يوسف (1996)، *النظرية الاقتصادية الإسلامية: اتجاه تحليلي*، الطبعة الأولى، الرياض: دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع.

درويش، أحمد فؤاد، وزين، محمود (1984)، أثر الزكاة على دالة الاستهلاك الكلي في الاقتصاد الإسلامي، *مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي*، *2* (1)، 59-52، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة.

قنديل، عبدالفتاح (1979). *الدخل القومي*. القاهرة: دار النهضة العربية.

متولي، مختار (1989)، أحكام الشريعة ودالة الاستهلاك في الدول الإسلامية المعاصرة: دراسة قياسية، *مجلة جامعة الملك عبد العزيز*، *1*، مركز النشر العلمي، جدة.

Ahmad, K. (1992). Nature and significance of Islamic economics. In A. Ahmad and K. R. Awan (Ed.) Lectures on Islamic Economics, IRTI (pp.19-48), Jeddah, Kingdom of Saudi Arabia: Islamic Research and Training Institute.

Ando, A., & Modigliani, F. (1963). The life cycle hypothesis of saving: Aggregate implications and tests. *The American economic review, 53*(1), 55-84.

Branson, W. H. (1989). *Macroeconomic Theory and Policy*. Manhattan, New York City: Harper & Row.

Campbell, J. Y., & Mankiw, N. G. (1989). Consumption, income, and interest rates: Reinterpreting the time series evidence. *NBER macroeconomics annual, 4,* 185-216.

Chapra, M. U. (1992). *Islam and the Economic Challenge*. Markfield, England: Islamic Foundation

Dornbusch, R., Fischer S., & Startz, R. (2004). *Macroeconomics*. New York: McGraw-Hill/Irwin.

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.4

Duesenberry, J. S. (1967). *Income, saving, and the theory of consumer behavior*. Oxford, United Kingdom: Oxford University Press.

Fisher, I. (1930). *The theory of interest*. Basingstoke, United Kingdom Macmillan.

Friedman, M. (1957). *Theory of the Consumption Function*. Delhi, India: Oxford & IBH Publishing Company

Ghassan, H. B. (2016). A consumer and social welfare model based on the writings of Shibani (750-805 AD, 131-189 AH). *PSL Quarterly Review, 69(*278), 235-266.

Hossain, B. (2014). Economic Rationalism and Consumption: Islamic Perspective. *International Journal of Economics, Finance and Management, 3*(6)273-281.

Iqbal, M. (1985). Zadah, Moderation and aggregate consumption in an Islamic Economy. *Journal of Research Islamic Economics, 3*(1), 45-61.

Kahf, M. (1996). Distribution of Profits in Islamic Banks. *Studies in Islamic Economics, 4*(1), 113-140.

Kahf, M., & Ahmad, K. (1980). A Contribution to the theory of Consumer Behaviour in an Islamic Society. *Studies in Islamic Economics, 24*, 19-36.

Khan, M. F. (1986). Macro consumption function in an Islamic framework. In M. A. Choudhury (ed.) *Contributions to Islamic Economic Theory* (pp. 140-165). London: Palgrave Macmillan.

Mankiw, N. G. (Ed.). (1994). *Monetary Policy. NBER Studies in Business Cycles*. Chicago: University of Chicago Press.

Mannan, M. A. (1984). *The making of Islamic economic society: Islamic dimensions in economic analysis* (1st ed.). Cairo, Egypt: International Association of Islamic Banks.

Metwally, M. M. (1981). *Macroeconomic Models of Islamic Doctrines*. Colorado: JK Publishers.

Metwally, M. M. (1985) Rejoinder to Darwesh and Zain, *Journal of Research in Islamic Economics, 2*(2), 143-46. Winter, Arabic Section.

Modigliani, F., & Brumberg, R. (1954). Utility analysis and the consumption function: An interpretation of cross-section data. *Franco Modigliani, 1*, 388-436.

Naqvi, S. N. H., & Qadir, A. (1997). The dimensions of an Islamic economic model. *Islamic Economic Studies, 4*(2), 1-24.